

المحاضرة رقم (٤) من الفصل الثاني الاستثمار السياحي المفهوم – الأهمية

أولاً : مفهوم الاستثمار السياحي :

يُعد الاستثمار في القطاع السياحي جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار الكلي للبلد ولا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمار الأخرى، فالاستثمار بصورة عامة يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري بهدف زيادة الإنتاج كما ونوعاً، كذلك الاستثمار السياحي يهتم بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي.

حيث يعرف الاستثمار السياحي على انه ((ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية ، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة .. الخ)) وكذلك يعرف على انه ((استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبأشكالها المختلفة لبناء طاقات إنتاجية جديدة ، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها فضلاً عن جميع الإضافات إلى المخزون السلعي وتعويض الاندثرات التي تصيب الطاقات الإنتاجية القائمة في النشاط السياحي وبما يترتب عليه من زيادة مساهمة هذا النشاط في تكوين القيمة المضافة الإجمالية ، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع))

كما ويعرف بأنه ((القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة، كالفنادق والمدن السياحية والكازينوهات ووسائل الترفيه المختلفة والطرق والنقل... الخ فضلاً عن اعداد كادر سياحي متخصص كفوء.))

ثانياً :- أهمية الاستثمار السياحي

ان للاستثمار في المجال السياحي أهمية كبيرة في زيادة الدخل القومي للبلد نظرا لما تحققه السياحة من آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد الوطني والتي تعكسها الاستثمارات السياحية لجميع تصنيفات وأنواع الاستثمار وامتداد أثرها إلى معظم فروع الاقتصاد الوطني ، من خلال إقامة استثمارات اقتصادية مخططة ومتوازنة تشارك فيها كافة القطاعات الاقتصادية لتمييز قطاع السياحة بالارتباطات القطاعية الكثيفة والمتشابكة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى . وذلك لان عملية التركيز على الاستثمار السياحي من دون تحقيق استثمارات في القطاعات الأخرى سوف يجعل من القطاع السياحي قطاعا استيراديا لكل مستلزماته من الخارج وبالتالي سيفقد القطاع السياحي ميزة التشابك القطاعي مع القطاعات الأخرى بما في ذلك اثر مضاعف الاستثمار السياحي ، حيث يُعد الاستثمار السياحي محفزاً للاقتصاد القومي بسبب تشابكه مع بقية القطاعات الاقتصادية ويزداد تأثيره من خلال عمل مضاعفي الاستثمار والاستخدام السياحي. وتعتبر السياحة صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات فنية فتطورها السريع وطبيعة الطلب السياحي وامتدادات هذا الطلب المباشر وغير المباشر إلى أكثر قطاعات الانتاج القومي تقتضي تهيئة تنظيم استثماري للسياحة على اساس مبرمج ومخطط، فالإنفاق على المشروعات السياحية هو انفاق استثماري يحقق عائداً سريعاً فهي احدى اسرع انواع النمو، وصناعة تختلف عن أية صناعة اخرى لأنها تفيد عدد كبيراً من الناس ونتائجها على الاقتصاد القومي هي الاخرى هائلة عن طريق ما تجلبه من عملة اجنبية وتشجيعها لسلسلة كبيرة من الصناعات السياحية وتقديم مجالات أوفر من العمل لأفراد كثيرين من الاداريين والفنيين والعمال المهرة وغير المهرة ومجالات اخرى مشجعة عن طريق التخطيط والاستثمار في الفنادق والخدمات السياحية والتجهيز والربح والتسويق والنقل. ولقد اوصت المنظمات والمؤتمرات الدولية الحكومات بتسهيل وتشجيع الاستثمار العام والخاص في مجال السياحة في الدول النامية وتشجيع الجهود المشتركة لكافة فروعها الاقتصادية التي تهتم بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر كصناعة الفنادق والايواء التكميلي ووكالات السفر ووسائل النقل والمواصلات باستثمار الاموال في المشاريع السياحية وطالبت الدول النامية بخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مجال السياحة للأسباب التالية:

١ - توافر الموارد الطبيعية والتراث الحضاري والمميزات المناخية في اغلب الدول النامية.

٢ . اسعار السلع والخدمات السياحية في الدول النامية اقل منها في الدول المتقدمة لأن الاجور اقل وبذلك القدرة التنافسية للدول النامية اكبر في السوق السياحي الدولي.

٣ . إمكان الدول المتقدمة أن تستثمر رؤوس الاموال والخبرات الفنية في الدول النامية لأن صناعة السياحة تتطلب استثمارات كبيرة غير متاحة لأغلب الدول النامية.

٤ . السياحة عامل دعم لميزان المدفوعات للدول النامية كونها مصدر من مصادر العملات الاجنبية تعوض عن صادرات السلع والبضائع التي تكون عادة محدودة في الدول النامية.

٥ . الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمارات الكبيرة مباشرة ذلك ان التجهيز السياحي يشمل عدة حقول مما يساعد على خلق فرص جديدة للاستخدام وإعادة توزيع الدخل القومي بالسياحة الداخلية بتحريك جزء من الثروات المتركرة في المدن لمختلف المناطق وتنمية الاقاليم والمناطق النامية وتوزيع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم اضافة إلى الاثر المضاعف للسياحة الذي تعتبر نسبه اعلى منه في بعض القطاعات الاخرى... وبشكل غير مباشر للمجتمع لما يوفره من امكانيات اللقاء بين الشعوب الذي يخدم قضايا اقتصاد بلادنا والتعريف بنا وبشعورنا.

٦ . ربحية المشاريع الاستثمارية بعد انجازها وتزايدها بزيادة الحركة السياحية.

٧ . تمتاز صناعة السياحة بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبذلك فان السياحة لا تؤثر في الفعاليات السياحية فحسب، وانما يمتد أثرها الى معظم فروع الاقتصاد القومي.

٨ . تعتبر الاستثمارات السياحية من اهم العوامل الجاذبة للسياح من خلال توفير انواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يرغب في البلدان التي تتوافر فيها المطارات والخدمات المصرفية وخدمات الاتصال وغيرها بكفاءة وسرعة ، اضافة الى اماكن الاقامة اللائقة، وبالتالي فان الاستثمار السياحي يعمل على جذب اعداد اكبر من السياح وزيادة عدد ليالي المبيت، وزيادة معدل انفاق السائح وبالتالي الحصول على دخل سياحي اكبر للدولة المضيفة.

٩ - يؤثر الاستثمار السياحي بشكل كبير على فائض الصادرات، فنجاح السياحة يعني ضمان تحقيق الطلب السياحي الاجنبي الوافد الى البلد، مع تقليل الحاجة لسفر المواطنين للخارج، مما يؤدي الى تحقيق المزيد من العوائد السياحية مع تخفيض الإنفاقات السياحية مما يحافظ على العملة الصعبة ودعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

١٠ - ان للاستثمارات في هذا النشاط نتائج ايجابية تنفرد بها عن باقي الاستثمارات نتيجة لاعتماد هذه الصناعة وبشكل كبير في سد مستلزماتها الانتاجية من النشاطات الاقتصادية الاخرى، وبما ان الاستثمارات السياحية هي للأساس الذي من اجله تم تهيئة وتحضير هذه المستلزمات الانتاجية لذا فانه هو الذي سيحدد الارتباطات الفنية او التكنولوجية بين النشاط السياحي وبقية النشاطات الاخرى، وبالتالي فان اي زيادة في الاستثمار السياحي تعني خلق اثار خلفية كبيرة لدى القطاعات الاخرى، مما يترتب على ذلك المزيد من الاستثمارات في شتى المجالات وهذا مما يؤدي الى تمهيد السبل لتحقيق مستوى معين من التكامل الرأسي والأفقي بين النشاط السياحي وباقي

النشاطات الأخرى، أو بين فروع وأقسام النشاط السياحي ذاته، فالتوسع مثلاً في إنشاء المشروعات قد يتبعه توسيع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطاً وطلباً، وبمعنى آخر ان زيادة عدد الفنادق- مع افتراض زيادة عدد السائحين- من الممكن ان يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات وزيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها، والخدمات الأخرى... الخ. وهذا من شأنه أن يؤدي الى إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسيع أنشطة وحجم الأعمال القائمة فعلاً والموردة لهذه المستلزمات. وهذا يعني ان درجة التكامل بين القطاع السياحي القطاعات الاقتصادية الأخرى يتوقف على عدة اعتبارات أهمها:

أ . سياسات الدولة في التصدير والاستيراد، فكلما قلت درجة تحكم ورقابة الدولة مثلاً على الاستيراد فقد يؤدي ذلك الى ارتفاع ميل المشروعات السياحية لاستيراد المستلزمات الخاصة بالخدمات والتجهيزات الأساسية والتكميلية بدلاً من شرائها من الداخل ويؤثر بالتالي على التنمية المترتبة على المشروعات الوطنية والعلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية وميزان المدفوعات ويقلل بالتالي حصيلة الدولة من العملة الأجنبية وغيرها من المجالات الأخرى.

ب . ان نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى يتوقف على مدى قدرة الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع السياحة من حيث الكمية والجودة والتوقيت.

ج . حجم ونطاق وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشآت السياحية ومدى تعدد وتنوع وتمركز المشروعات السياحية في الدولة.

د . الحاجة الى خلق التوازن بين:

- استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص : حيث يمكن ان تلعب الدولة دوراً هاماً في توجيه الاستثمار في القطاع السياحي وخصوصاً اذا ما اعتبرت السياحة قطاعاً أساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيجب إلا تعوق الأنشطة الحكومية أنشطة القطاع الخاص، كما يجب إلا تستبعد الأنشطة الحكومية حتى ولو كان القطاع الخاص نشطاً ولديه خبرة، ومهما يكن من الأمر، فأن اهتماماً خاصاً يجب ان يوجه لإيجاد التوازن بين استثمارات كل من القطاع العام والخاص في المجال السياحي.

- الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية : فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تلقي ترحيباً من الدول لاسيما الدول النامية منها للحصول على رؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا (التقنية) فإنه يجب ان يراعى إلا تقضي المشروعات السياحية والفندقية الأجنبية على معظم المكاسب السياحية، اي ان الاستثمار الأجنبي يجب إلا يطغى على صناعة السياحة بمجملها ويسيطر عليها وألا اصبحت عائدات النمو السياحي مجرد عائدات هامشية بسبب ضعف الاستثمارات المحلية.